

التكليف ١٠
مقرر: قضايا بحثية ١ – برنامج الدكتوراه

إعداد الطالب: فادي مليباري
الرقم الجامعي: ٢٥٢٠٠١٣٤٨





كلية الشريعة والقانون بدمنهـور

جامعة الأزهر

**مجلة البحوث
الفقهية والقانونية**

مجلة علمية محكمة
تصدرها كلية الشريعة والقانون بدمنهـور

بحث مستل من
العدد الأربعين - "إصدار يناير ٢٠٢٣م - ١٤٤٤هـ"

**تعارض المصالح في نظام المنافسات والمشتريات
الحكومية السعودي وجزاء الإخلال به**

Conflict Of Interest In The Saudi Government Competition
And Procurement Law And The Penalty For Breach Of It

الدكتور
أحمد بن سليمان بن أحمد الفراج
أستاذ القانون العام المساعد بقسم الأنظمة - كلية الشريعة
والدراسات الإسلامية - جامعة القصيم

تفاصيل الورقة البحثية:

العنوان: تعارض المصالح في نظام المنافسات والمشتريات الحكومية السعودي وجزاء الإخلال به.
اسم الباحث : د. أحمد بن سليمان الفراج.
جهة النشر: مجلة البحوث الفقهية والقانونية - كلية الشريعة والقانون بدمنهـور.

رابط ملف الاطلاع على الورقة البحثية: [انقر هنا](#)

المقدمة

- يركّز المنظّم السعودي على حماية المال العام، وقطع الفساد وشبهة الفساد ومنع استغلال الوظيفة، عبر تجفيف منابع التعارض بين المصلحة العامة والخاصة
- ويرتكز نظام المنافسات والمشتريات الحكومية على النزاهة والمساواة والشفافية بوصفها مبادئ عليا حاكمة.

مشكلة الدراسة



- تبين للباحث ندرة الدراسات التي تناولت تعارض المصالح تحليلًا في إطار نظام المنافسات والمشتريات السعودي، وهو ما يبرز فجوة معرفية تستحق المعالجة.
- وينصبّ سؤال البحث على توضيح المقصود بتعارض المصالح في النظام السعودي للمنافسات والمشتريات الحكومية وبيان الجراء المقرر عند الإخلال بالالتزامات.

أهمية الدراسة وأهدافها

- تكمن الأهمية النظامية للدراسة في ترسيخ مبادئ النزاهة والشفافية والمساواة في الشراء العام، وحماية المال العام من الهدر، بما يعزز الثقة في التعاقدات الحكومية.
- وتهدف الدراسة إلى بيان ماهية تعارض المصالح وأسبابه، وتحديد التزامات ومحظورات الموظف والمتعامل مع الجهة الحكومية، وشرح الجزاءات المقررة عند الإخلال.

مفاهيم وتعريفات أساسية



- يُفهم تعارض المصالح بوجه عام بوصفه الحالة التي تتداخل فيها المصلحة الخاصة مع مصلحة الجهة الحكومية بما قد يؤثر في قراراتها أو يثير شبهة الانحياز.
- ويُخاطب بهذه الأحكام الموظف العام والقائمون على تطبيق النظام والمتعاملون مع الجهة الحكومية من موردين ومتقدمين للمنافسات.
- ويمتد نطاق المعالجة النظامية إلى نظام المنافسات والمشتريات الحكومي ولائحة تنظيم تعارض المصالح ولائحة سلوكيات وأخلاقيات القائمين على التطبيق ومدونة السلوك الوظيفي.

الدراسات السابقة



- يشير الباحث إلى غياب دراسة تحليلية سابقة تُفصّل تعارض المصالح في نظام المنافسات والمشتريات السعودي وجزاء الإخلال به، وهو ما يبرّر هذه الدراسة ويعزّز من أصالتها.

فرضيات الدراسة ونموذجها التحليلي



- تفترض القراءة التطبيقية للنصوص أن احترام الجهة لمبادئ النزاهة والشفافية وتجنّب محظورات التعارض يخفض فرص الفساد في المنافسة الحكومية، وأن الجزاءات الرادعة مثل إمكان فصل الموظف أو إلغاء المنافسة تدفع إلى رفع الامتثال وتقليل تضارب المصالح.
- ويُعرض نموذج تحليلي مبسّط يبدأ من مصادر النظام واللوائح وينتقل إلى تحديد التزامات ومحظورات الموظف والمتعامل، ثم ينعكس ذلك على ممارسات التعاقد والمنافسة، وتأتي الجزاءات عند الإخلال لضمان الانضباط.

منهجية الدراسة



- تعتمد الدراسة منهجًا وصفيًا تحليليًا في فقه النظام، يقوم على تفسير النصوص النظامية واللائحية ذات الصلة، ومنها نظام المنافسات والمشتريات الحكومية ولائحة تنظيم تعارض المصالح ولائحة السلوكيات والأخلاقيات للقائمين على التطبيق ومدونة السلوك الوظيفي.
- ولا تتضمن الدراسة تحليلًا إحصائيًا بحكم طبيعتها القانونية التي تقتضي قراءة تفسيرية مقارنة للنصوص وأحكامها.

المناقشة والتوصيات



- تخلص الدراسة إلى أن النصوص تحظر أي سلوك يُعَرِّض المصلحة العامة لشبهة الفساد أو استغلال السلطة، وتقرّر جزاءات تصل إلى فصل الموظف وإلغاء المنافسة عند الإخلال، توطيدًا لثقافة الإفصاح وتجنّب التعارض داخل الجهات الحكومية.
- وتوصي الدراسة بتعزيز الإفصاح المسبق عن المصالح والروابط ذات الصلة في جميع مراحل المنافسة، ووضع سياسات واضحة للتنحية عند قيام الشبهة، وبناء برامج توعية وتدريب دورية للموظفين والمتعاملين على أحكام التعارض ومحظوراته، وتفعيل آليات رقابية داخلية تسجّل الحالات وتتابع معالجتها بما يتسق مع الجزاءات المنصوص عليها.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



شكراً لكم

